

الآليات القانونية لمكافحة الأخبار الكاذبة في ظل أزمة كورونا

Legal mechanisms to combat fake news during the Corona crisis

تاريخ القبول: 2021/05/16

تاريخ الإرسال: 2021/02/01

ومن خلال استقراء وتحليل مختلف الإجراءات والتدابير التي تم تنفيذها على مستوى الضبط الإداري والتشريعي، وتجليات ذلك على واقع الأزمة وظروفها، خلصت الدراسة إلى أن الاستراتيجية المتبعة من قبل الدولة، لم تستطع القضاء على ظاهرة انتشار الأخبار الكاذبة بشكل نهائي، وإنما ساهمت في حصرها والتخفيف من حجم التأثيرات السلبية الناتجة عنها.

الكلمات المفتاحية: الآليات القانونية؛ الأخبار الكاذبة؛ أزمة كورونا الضبط الإداري؛ الضبط التشريعي.
* المؤلف المراسل.

Abstract:

This study aims to determine the effectiveness of the measures taken by the Algerian state in order to fight the terrible spread of the fake news in all areas during the Corona crisis, with the aim of preserving societal security and public order, as it dealt with defining the scope of the concept of the fake news and its characteristics during the crisis, using the ethnographic method to determine the most important rumors that spread in this period, and the

صخري طه*
جامعة باتنة 1
University of Batna1
t.sakhri@univ-skikda.com

ملخص:

تهدف هاته الدراسة إلى تحديد مدى فعالية الإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية في سبيل مكافحة الانتشار الرهيب للأخبار الكاذبة في جميع المجالات أثناء أزمة كورونا، بهدف الحفاظ على الأمن المجتمعي والنظام العام، حيث تناولت تحديد نطاق مفهوم الأخبار الكاذبة وخصائصها أثناء الأزمة، وبالاعتماد على المنهج الاثنوغرافي، تم تقديم رصد لأهم الشائعات التي تم الترويج لها في هاته الفترة والتداعيات الخطيرة التي أحدثتها.

dangerous repercussions it produced.

Through an extrapolation and analysis of the various procedures and measures that have been implemented at the level of administrative and legislative seizure, and their manifestations on the reality of the crisis and its circumstances, the study concluded that the strategy adopted by the state was not able to permanently eliminate the phenomenon of the spread of the fake news, but rather

contributed to restricting it and reducing the size of the negative effects resulting from it.

The fake news; Corona crisis administrative seizure ; legislative seizure.

Keywords: Legal mechanisms;

مقدمة:

في ظل الظروف الطارئة التي تمر بها البلاد جراء انتشار وباء كورونا وتداعياته الخطيرة على كافة المجالات والأصعدة لا سيما الصحية منها، تفاقم انتشار الأخبار الكاذبة والترويج لها بشكل رهيب بين الأفراد، مما أثر سلباً على الأمن المجتمعي والنظام العام في الدولة ككل.

ولعل قلة الأطر والقنوات الرسمية المتخصصة في بث المعلومات السليمة والدقيقة حول هذه الأزمة وتداعياتها المختلفة، التي من شأنها إرضاء فضول الأفراد وشغفهم في الحصول على إجابات مقنعة للتساؤلات التي تشغلهم، وتوضح لهم كيفية التعامل معها، ضف إلى ذلك التطور التكنولوجي الهائل لوسائل الاتصال وما خلقتة من فضاءات للتواصل بشكل واسع بين الأفراد، سرع وسهل عملية نقل المعلومات فيما بينهم، ساهم بشكل فعال في انتشار هذا النوع من الأخبار والشائعات التي أحدثت حالات غير مسبوقة من الهلع والاضطراب بين الأفراد، بالإضافة إلى توليد ضغط كبير على المؤسسات الرسمية المكلفة بتسيير هذه الأزمة الصحية.

وبهدف ضمان تسيير ناجع وفعال للأزمة الصحية التي تمر بها البلاد ومختلف تبعاتها وحفاظاً على الأمن المجتمعي والنظام العام بجميع مقوماته، تبنت الدولة الجزائرية استراتيجية متعددة الأبعاد، للتصدي لظاهرة نشر الشائعات والأخبار الكاذبة والترويج لها والقضاء على كل مصادرها، من خلال إقرار جملة من الإجراءات الإدارية والتشريعية التي مست عدة مجالات.

- **إشكالية الدراسة:** الإشكالية التي تثار بخصوص هاته الإجراءات تتمحور حول مدى فعاليتها في تحقيق الهدف من إقرارها، ومدى مساسها بالحقوق الدستوري للأفراد في حرية التعبير وتبادل المعلومات والأخبار فيما بينهم؟ للبحث في هاته الإشكالية وجب الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالأخبار الكاذبة فقها وقانوناً؟



- ماهي أهم الأخبار الكاذبة التي تم الترويج لها أثناء أزمة كورونا؟
 - ماهي الإجراءات القانونية التي اتخذتها الدولة في سبيل التصدي لها؟
 - الهدف من الدراسة: تهدف هاته الدراسة بداية لتحديد إطار مفاهيمي واضح للأخبار الكاذبة ومختلف الخصائص التي تتميز بها خاصة في الأزمات، ورصد لأهم الشائعات التي تم الترويج لها أثناء أزمة كورونا، كما تهدف لاستقراء وتحليل مختلف الإجراءات التي طبقت من طرف الدولة على مستوى الضبط الإداري والتشريعي بهدف التصدي لهذا النوع من الأخبار، وتحديد مدى استخدامها في التضييق على حرية الأفراد في التعبير عن آرائهم وحقهم في الحصول على المعلومات وتداولها.

- الدراسات السابقة: من أهم الدراسات التي تناولت موضوع بحثنا نذكر مقال بعنوان "الشائعات الإلكترونية حول وباء كورونا في الجزائر وآثارها النفسية على الجمهور دراسة في آليات التصدي والمواجهة" للباحثين بن ريانة سارة وسراي سعاد، المنشور في مجلة التمكين الاجتماعي الصادرة سنة 2020 عن جامعة الأغواط، هاته الدراسة توصلت لتحديد دوافع تفشي الشائعات في المجتمع الجزائري على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي أثناء أزمة كورونا ومختلف التأثيرات النفسية التي أحدثتها في نفوس المواطنين، كما تناولت مختلف الآليات التي اعتمدها الدولة لمكافحتها، سواء على مستوى الضبط الإداري من خلال التطرق لمختلف القرارات الإدارية التي اتخذت في هذا الصدد، أو على المستوى التشريعي من خلال تجريم نشر وإذاعة الأخبار الكاذبة.

- مقال بعنوان "الأخبار المزيفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي وقت الأزمات من وجهة نظر المستخدمين دراسة ميدانية خلال أزمة كورونا" للباحثة يسعد زهية، المنشور في المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام الصادرة سنة 2020 عن جامعة الأغواط هاته الدراسة سعت لتحديد مدى انتشار الأخبار الكاذبة بين مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في ظل الأزمة الصحية، بالاعتماد على استبيان آراء عينة عشوائية من المواطنين، وتوصلت إلى أن جل المواطنين يعتمدون على الفاييس بوك كمصدر لمعلوماتهم حول أزمة كورونا، وأنهم يعتقدون بأن أغلبها مزيف ومخلق، كما عبر أغلبيتهم عن تضررهم نفسيا جراء انتشار الأخبار الكاذبة في هاته الفترة.

- المنهج المستخدم في الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية وتحقيقاً لأهدافها المنشودة، استخدمنا المنهجين الاثنوغرافى والتحليلي، الأول استخدم في رصد أهم الشائعات والأخبار الكاذبة التي تم الترويج لها في هذه الأزمة الصحية وساعدنا في ذلك معايشتنا لهاته الأزمة ومختلف التأثيرات والتداعيات التي خلفتها، أما المنهج الثاني فاستخدمناه في دراسة وتحليل مختلف القرارات والإجراءات القانونية التي اتخذتها الدولة في سبيل التصدي لانتشار الأخبار الكاذبة في هاته الفترة.

- تفصيل خطة الدراسة: اعتمدنا التقسيم الثنائي للخطة، حيث تناولنا في المحور الأول ماهية الأخبار الكاذبة في ظل أزمة كورونا، أما المحور الثاني فخصصناه لإجراءات الضبط الإداري والتشريعي المتخذة من قبل الدولة لمكافحة الأخبار الكاذبة.

المحور الأول: ماهية الأخبار الكاذبة في ظل أزمة كورونا

البحث في إشكالية هاته الدراسة يقتضي ابتداء ضبط مفهوم الأخبار الكاذبة حتى نتمكن من التمييز بينها وبين الأخبار والمعلومات الأخرى التي يتداولها الأفراد وتدخل في نطاق الممارسة المشروعة لحرية التعبير والحق في الحصول على المعلومة وتداولها، من خلال تحديد التعريف الواضح والدقيق للأخبار الكاذبة وذكر الخصائص التي تتميز بها خاصة في ظل الأزمات، مع تقديم حصر لأهم الشائعات التي رصدت في ظل هاته الأزمة والتأثيرات السلبية التي أحدثتها.

أولاً: مفهوم الأخبار الكاذبة

بههدف ضبط هذا المفهوم، وجب علينا تحديد تعريف واضح ودقيق للأخبار الكاذبة وبيان لمختلف الخصائص التي تتميز بها عن غيرها من الأخبار.

1- تعريف الأخبار الكاذبة:

تعددت تعريفات الباحثين في علم النفس والاجتماع والمختصين في بحث موضوعات الدعاية والحرب النفسية للأخبار الكاذبة، ولعل ذلك يعود لتشعب المجالات التي يمكن أن تشملها وامتداد التأثيرات التي تحدثها لعدة مجالات، سنتطرق لأهمها في ما يلي:

هناك من عرفها على أنها " إحدى وسائل الدعاية التي تقوم على تزييف الحقائق من



خلال بث معلومات لا أساس لها من الصحة، وقد تحمل جزءاً من الحقيقة أحياناً وعادة ما تكون من مصادر مجهولة، تهدف إلى بث الشقاق والرعب وتعزيز حالة التشاؤم لدى الأفراد، هذا النوع من الأخبار يجد دائماً آذاناً صاغية وميلاً قويا لتقبلها كحقيقة ثابتة رغم أنها لا تحمل دليلاً على صحتها"⁽¹⁾.

وعرفها آخرون بأنها "أخبار تتضمن معلومات ليست مؤكدة، وغير مطابقة للواقع يتم نشرها والترويج لها بين الأشخاص على أنها حقيقية"⁽²⁾.

كما عرفت أيضاً بأنها "رواية مصنوعة عن شخص أو جماعة يتم تداولها شفهاياً أو إعلامياً، وهي مطروحة لكي يصدقها الجمهور دون أن تتضمن مصادرها، ودون أن تقدم دلائل مؤكدة على كونها واقعية، وأحياناً تشتمل على بعض من الحقيقة ولكن معظمها مختلق"⁽³⁾.

ويلاحظ من التعريفات الفقهية السابقة، اتفاقها على أن هذا النوع من الأخبار لا يتوفر على المصادقية، التي تقتضي توفر عدة مقومات أساسية كنشر الحقائق والمعلومات بطريقة واضحة ودقيقة من دون غموض أو تلميح يحتمل التأويل، بالإضافة إلى تحري الحقيقة وصحة المعلومات بأخذها من مصادرها قبل نشرها⁽⁴⁾، كما تتطلب المصادقية أيضاً ابتعاد ناشر المعلومة على التحيز والميول لموقف أو جهة معينة أو آراء شخصية، وأن يتصف بالموضوعية بمناسبة نقله لها أو التعليق عليها.

كما تتفق على أن يخرج عن نطاق الأخبار الكاذبة، كل تعليق خاطئ عن أخبار صحيحة لأنه يعد تعبيراً عن الرأي الذي يحتمل الخطأ والصواب، فصاحبه لا يأتي بالمعلومات ابتداءً وإنما يعلق عليها بما يراه صحيحاً ومناسباً، كما لا يعد خبراً كاذباً كل ما يبث على أنه تشكيك في أمر معين لم يثبت حدوثه، كما لا يدخل في نطاق الخبر الكاذب التبؤ بما يمكن أن يحدث مستقبلاً⁽⁵⁾.

بالاعتماد على ما سبق، يمكن صياغة تعريف جامع ودقيق يضبط مفهوم الأخبار الكاذبة، على أنها نشر وترويج معلومات مجهولة المصدر تهم الأفراد، وتكون زائفة تماماً أو تتضمن جزءاً من الحقيقة، يتم تداولها فيما بينهم على أنها صحيحة بمختلف الوسائل المتاحة، سواء كتابة أو شفاهة أو عبر الوسائط المرئية، بهدف تحقيق أهداف معينة تخدم مصالح الجهات التي روجت لها.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم ينطبق على عدة مصطلحات مشابهة للأخبار الكاذبة مثل: الشائعات، الأخبار المزيفة أو المفبركة، الأخبار المغلوطة أو المختلقة.

2- خصائص الأخبار الكاذبة:

تتصف الأخبار الكاذبة بعدة خصائص تميزها عن باقي الأخبار يمكن حصرها في الآتي:

- تتضمن الأخبار الكاذبة معلومات غير صحيحة قد تستخدم كستار لإخفاء حقيقة معينة وتكوين صورة وهمية بعيدة عن الواقع، بهدف تحقيق مصالح الجهات المصدرة لها⁽⁶⁾.

- سهولة التداول وسرعة الانتشار بين الأفراد، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تفرض حالة من الترقب والتطلع للحصول على المعلومات المتعلقة بالأزمة التي يعيشونها⁽⁷⁾، فيزداد حجم تناقل الأخبار والمعلومات، دون العمل على التأكد من صدقها، خاصة مع توفر وتعميم استخدام الوسائل التكنولوجية المساعدة على ذلك، من ألواح إلكترونية وهواتف نقالة مربوطة بشبكة الأنترنت، والتي تشكل الوسائل الأساسية للتواصل بين الأفراد عبر مختلف الوسائط والفضاءات الإلكترونية بسهولة وبتكلفة مادية منخفضة.

- اعتماد صانعي الشائعات والأخبار الكاذبة على عناصر الإثارة والتشويق لجذب انتباه الأفراد وإرضاء فضولهم في الحصول على المعلومات المطلوبة، من خلال استخدام عناوين مثيرة وجذابة للجمهور، وأحياناً اعتماد تقنية فبركة الصور والفيديوهات والتسجيلات الصوتية التي تخدم الهدف من بث هاته الشائعات بالإضافة لاعتماد أسلوب التلميح والغموض الذي يفتح باب التأويل والتشكيك وإثارة الفضول لدى المتلقين لها، والذي يساعد بشكل كبير في تناقلها بين الأفراد، وفي أحيان كثيرة يتم استخدام عبارات تخدع المتلقين بإضفاء مصداقية صورية على الشائعات التي يتم نشرها تجعلهم يصدقونها، كالإشارة في بداية الخبر بأنه رسمي أو صادر عن جهات مختصة، أو من مصادر مطلعة ومؤكدة، أو أنها أخبار حصرية...إلخ.

- عادة ما تكون مصادر الشائعات جهات مجهولة أو حسابات وهمية غير معروفة على شبكة الأنترنت، مما يصعب عملية التصدي لها ومتابعة المسؤولين عن نشرها



قضائياً.

- المعلومات الواردة في الأخبار الكاذبة تتغير باستمرار أثناء تداولها بين الأفراد، حيث تتضخم وتتحوّل نتيجة إضافة أو تعديل يمس محتواها الأصلي، فكل من تلق يدلي بدلوه فيضيف أو يحذف أو يحرف ما يريد، خاصة إذا اتصفت هاته الأخبار بالغموض.

- حتى تنتقل الشائعة ويتم تداولها بين الناس يشترط توافرها على شرطين، أولهما تعلقها بموضوع ذي أهمية بالغة بالنسبة للأفراد، أما الشرط الثاني أن تتسم بجانب من الغموض الذي ينشأ إما من انعدام المعلومات أو قلتها أو تضاربها أو عدم الثقة في مصادرها، الأمر الذي يدفع بالأفراد للبحث عن أي مصدر كان بهدف الحصول على المعلومات التي يريدونها⁽⁸⁾.

ثانياً- رصد لأهم الأخبار الكاذبة التي انتشرت في ظل أزمة كورونا:

رافق انتشار وباء كورونا في الجزائر، ظهور عدد لا حصر له من الشائعات والأخبار الكاذبة التي مست جميع المجالات، تم تداولها على نطاق واسع بين الأفراد خاصة على مستوى منصات التواصل الاجتماعي، يمكن التطرق لأهمها فيما يلي:

1- شائعات تهدف لدفع الناس للاستخفاف بالوباء وتأثيراته الصحية الخطيرة:

تدفع هاته الأخبار والمعلومات المضبوكة الأفراد للامتناع عن إتباع الإجراءات الوقائية والبروتوكولات الصحية المعتمدة، وهي الأخبار التي صدقها الكثير وعملوا على ترويجها للغير بكل الوسائل المتاحة، صانعين بذلك اتجاهها أو فئة معتبرة من المجتمع لا تؤمن بوجود المرض وخطورته، ونذكر على سبيل المثال الأخبار المروجة لفكرة المؤامرة ومفادها استخدام الدولة لوباء وهمي بهدف تحقيق أجندات سياسية لعل أبرزها توقيف المظاهرات المعارضة للسلطة الحاكمة، من خلال فرض إجراءات الحجر الصحي والإغلاق العام، أو الترويج لفكرة عدم قدرة الفيروس على إلحاق الضرر ببعض الأشخاص أو فئات عمرية محددة.

2- شائعات تساهم في زيادة حالات الفزع والهلع لدى الأفراد بهدف إرباكهم:

الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف قدرتهم على التعامل مع الأزمة الوبائية وتبعاتها، ويخلق نوعاً من الفوضى والارتباك الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على الاستقرار في المجتمع، وعلى جهود الدولة في التعامل مع الأزمة الصحية متعددة الأبعاد.



ومن أمثلة هاته الإشاعات اتخاذ الدولة لقرار توقيف التموين بالوقود وغلق محطات توزيعه كإجراء وقائي لكبح انتشار الوباء ومنع تنقل الأفراد، وهو ما خلق فوضى عارمة عرفتها محطات التوزيع بهذه المادة، باصطفاف سائقي السيارات في طوابير طويلة بغرض ملأ خزاناتهم، كما عرفت نفس الفترة الترويج لأخبار مفبركة صدقها عدد كبير من الأشخاص مفادها انقطاع التموين بالمواد والسلع الأساسية للمواطنين وعدم توفرها في الأسواق كمادة الدقيق والزيت والسكر، الأمر الذي دفع بالمواطنين للإسراع بشرائها بكميات كبيرة تفوق معدل الاستهلاك العادي لها بغرض تخزينها مما أدى إلى نذرتها على مستوى المحلات والأسواق وخلق بذلك نوعاً من الفوضى والارتباك لدى المواطنين، وساهم بشكل كبير في زيادة ممارسات المضاربة وزيادة الأسعار، وكمثال آخر انتشار خبر إلغاء الامتحانات الرسمية من قبل وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وإقرار السنة البيضاء، وهو ما نتج عنه ارتباك وضغط نفسي كبير لدى التلاميذ وأولياتهم، وحتى لدى المساهمين في العملية التعليمية ككل، من أساتذة وموظفين⁽⁹⁾.

3- شائعات تهدف لضرب مصداقية الدولة وإجراءاتها في التعامل مع أزمة كورونا:

يعمل هذا النوع من الأخبار الكاذبة على خلق نوع من التشكيك وإثارة الבלبله وزيادة سخط الأفراد، في محاولة واضحة لضرب ثقة المواطن بالدولة ومجهوداتها، ومن أهم وأخطر هاته الشائعات هي التشكيك المتواصل منذ بداية الأزمة الصحية في الأرقام الرسمية التي تقدمها مؤسسات الدولة المختصة بصفة دورية حول عدد الإصابات بالمرض، وحالات الوفيات المسجلة وحالات الشفاء، في محاولة لتمرير فكرة تعمد الدولة تزييف إحصائيات المرض بما يخدم مصالح السلطة الحاكمة، فتارة إعلانها لأرقام أقل بكثير مما تسجل بدافع عدم تخويف المواطنين وإثارة هلعهم، وتارة أخرى في تضخيم أعداد حالات المرض والوفيات المسجلة حتى تبرر زيادة إجراءات الحجر الصحي والإغلاق العام.

هاته الأخبار الكاذبة انتشرت وروج لها بشكل كبير بين الأفراد لدرجة أدت لفقدان ثقة المواطنين في الإحصائيات الرسمية التي تقدمها الدولة، وخلق نوعاً من اللامبالاة بالوباء وأخطاره، وأحياناً زيادة حالات التخبط واليأس في التعامل معه، كما

واكبت هذه الشائعات أخبارا مفبركة أخرى مفادها التشكيك في قدرة المنظومة الصحية للدولة في مواجهة الوباء، كنقص الأطقم الطبية بسبب هروبهم أو امتناعهم من تأدية التزاماتهم المهنية خوفا على حياتهم، أو نقص الأدوية والأجهزة الطبية وخاصة أجهزة الإنعاش والتنفس الاصطناعي، ونقص الغرف والأسرة الاستشفائية، هاته الشائعات لاقت رواجاً كبيراً على منصات التواصل الاجتماعي وصدقها الأشخاص، خاصة بعد مساهمة بعض العاملين في القطاع الصحي في نشرها بالرغم من تكذيبها من قبل المصالح الصحية المختصة وتأكيدها المستمر على قدرة المنظومة الصحية في تجاوز الوباء، بفضل إمكانياتها المتوفرة أو تلك التي ستوفر مستقبلاً.

أما إشاعة تحويل المساعدات الطبية القادمة من الصين للقطاع الصحي العسكري بدل توجيهها للمواطنين، التي أدت قناة تلفزيونية فرنسية دوراً في نشرها فهدفتها ضرب مصداقية الدولة لدى مواطنيها وتبديد ثقتهم في الجهود التي تبذلها في مواجهة الوباء وهو نفس التأثير الذي سعت لتحقيقه إشاعة مغادرة أشخاص من ذوي النفوذ للفندق المخصص للحجر الصحي المفروض عليهم في ولاية وهران بعد عودتهم للجزائر⁽¹⁰⁾.

4- شائعات لا تتعلق بالوباء وإنما روج لها بهدف ضرب استقرار وأمن الدولة:

وهي الأخبار التي ساهمت في إثارة الفتنة والبلبل في المجتمع، خاصة في هذه الفترة بالذات والتي تعرف تخبطاً رسمياً وشعبياً في مواجهة الوباء، كالترويج لوثيقة مزورة على أنها مسودة تعديل الدستور التي ستعرض في الاستفتاء الشعبي أواخر 2020، والغريب في الأمر أنها لاقت رواجاً وانتشاراً كبيراً بين الأفراد على منصات التواصل الاجتماعي وخاصة الفيس بوك، بالرغم من تضمينها لأفكار وقواعد غريبة لا أساس لها من الصحة، حيث صدقها الكثير وخلقت بلبل وفتنة كبيرة بين فئات المجتمع، خاصة حول ما جاء في شقها المتعلق بالهوية الوطنية، وكمثال آخر الشائعات والأخبار المفبركة التي تمحورت حول مرض رئيس الجمهورية ومدى قدرته على ممارسة مهامه الدستورية، والتي عرفت رواجاً على نطاق واسع بين الأفراد، يهدف مروجوها لمحاولة ضرب استقرار البلاد وفرض حالة من البلبل والتشكيك بين المواطنين.

المحور الثاني: الإجراءات القانونية المتخذة لمكافحة الأخبار الكاذبة:

تفاقمت التأثيرات السلبية التي أحدثتها الترويج لكم هائل من الشائعات والأخبار



الكاذبة على كافة الأصعدة والمستويات أثناء الأزمة الصحية، أجبر الدولة على التحرك وانتهاج مقاربة متعددة الأبعاد، من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات الإدارية والتشريعية اللازمة للتصدي لها، فرغم البداية الصعبة التي تميزت بحالة من التخبط والبطء في التنفيذ، نتيجة عدة عوامل كخطورة الوباء وسرعة انتشاره، بالإضافة إلى الكم الهائل من الأخبار المضللة التي تم الترويج لها، دون أن ننسى حالة الهلع الكبير لدى المواطنين والبلبل المنتشرة وسط مختلف فئات المجتمع، إلا أن الدولة تداركت ذلك بإقرارها لعدد آليات لمكافحة انتشار الأخبار الكاذبة، منها ما يدخل ضمن نطاق الضبط الإداري ومنها ما هو تشريعي، سنتعرض للنوعين بالتحليل فيما يلي:

أولاً- الإجراءات الإدارية لمكافحة الأخبار الكاذبة:

وهي الإجراءات والتدابير التي قامت الإدارة باتخاذها، للتصدي لظاهرة انتشار الأخبار الكاذبة في هاته الفترة، وهي بمثابة مخرجات لخلايا الأزمة التي تشكلت على مستوى كل وزارة معنية بالتعامل مع أزمة كورونا وتبعاتها المختلفة، يمكن حصر هاته الإجراءات فيما يلي:

1- نشر المعلومات المتعلقة بالوباء والإجراءات المتبعة لمكافحته:

فموجب المعايير الدولية الخاصة بتدفق المعلومات، الدولة ملزمة بحماية حق الأفراد في الحصول على المعلومات التي بحوزتها بشكل كامل وتلقائي، من خلال العمل على نشرها بصفة دورية بسهولة وتكاليف بسيطة بما يعزز الشفافية، على أن يكون الأصل هو نشر المعلومات مع مراعاة استثناءات محددة بهدف حماية النظام العام، كالتكتم على المعلومات المتعلقة بالدفاع الوطني⁽¹¹⁾، وإذا كان هذا الالتزام يقع على عاتق الدولة ومؤسساتها في الظروف العادية، فإن الأمر يزداد أهمية في ظل الأزمات التي تواجهها، والتي عادت ما تشهد فضولا وشغفا لدى الأفراد في الحصول على المعلومات التي تهمهم وتساعدهم في مواجهتها، وتدخّل الطمأنينة في أنفسهم المتبعة جراء التبعات السلبية لهاته الأزمات وتداعياتها في شتى المجالات من جهة، ومن جراء التضليل الذي يسببه الانتشار الكبير للأخبار الكاذبة من جهة أخرى، وهو ما عرفته البلاد زمن وباء كورونا.

وفي هذا الخصوص تبنت الدولة الجزائرية استراتيجية متعددة الأبعاد، مبنية



بالأساس على عدم انتظار طلب المعلومات من الأفراد والمنظمات، وإنما القيام بنشرها بشكل تلقائي ومستمر متبعة عدة إجراءات يمكن حصرها فيما يلي:

- منح صلاحية تقديم الإحصائيات المتعلقة بالوباء بشكل حصري للجنة علمية متخصصة تابعة لوزارة الصحة، تقدم الحصيلة الرسمية لتطور الوضع الوبائي في البلاد بشكل يومي، تتضمن عدد حالات الإصابات الجديدة وحالات الوفاة المسجلة وعدد حالات الشفاء وتوزيعها على مختلف ولايات الوطن، كما تقدم إجابات عن أسئلة الصحفيين وانشغالات المواطنين المتعلقة بالوباء بشكل دوري، ولا يحق لأي جهة كانت ولو كانت مؤسسة تابعة للدولة أن تقدم معلومات متعلقة بإحصائيات الوباء⁽¹²⁾، وهو إجراء أثبت فعاليته العملية بإضفاء الشفافية المطلوبة حول تعامل الإدارة مع الوباء وإتاحة المعلومات الدقيقة والرسمية للرأي العام بشكل تلقائي ومستمر، يحول دون تضارب واختلاف الأرقام والمعلومات ويعمل على نفي مختلف الأخبار الكاذبة التي تتضمن إحصائيات مضبوكة.

- تقديم مختلف مؤسسات الدولة وأجهزتها كل في مجال اختصاصه لبيانات وصفية للإجراءات التي اتخذتها في ظل الأزمة الصحية ونشرها بشكل رسمي يضمن ويسهل وصولها للأفراد، نذكر على سبيل المثال لا الحصر بيانات وزارة التجارة حول التموين بالسلع الأساسية، ونتائج حملاتها لقمع الغش والمضاربة التي عرفتها بعض الأنشطة التجارية في فترة الحجر الصحي، وبيانات وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي المتعلقة باعتماد برامج استكمال الموسم الدراسي للطلبة والبروتوكولات الصحية المعتمدة وكيفية تطبيقها.

- اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بنشر ثقافة الوقاية لتوعية الأفراد بخطورة الوباء بهدف كبح انتشاره، وذلك باستغلال المؤسسات الإعلامية التابعة للدولة كالتلفزيون والإذاعة وحتى المؤسسات الإعلامية الخاصة في ذلك، بالإضافة إلى تسخير إمكانيات الإدارات المحلية وأجهزة الأمن والحماية المدنية للتوعية المباشرة، من خلال التقرب من المواطنين في الأحياء السكنية واستغلال مكبرات الصوت لمخاطبتهم وتوعيتهم بالطرق المناسبة للوقاية من المرض وضرورة احترام البروتوكولات الصحية المعتمدة علمياً.



2- الرد على الشائعات المتداولة ودحضها:

حيث لا يكفي نشر المعلومات بشكل رسمي وبصفة دورية في التصدي للكم الهائل من الشائعات والأخبار المضللة التي عرفتها فترة الوباء في الجزائر وتأثيراتها السلبية، ولهذا عملت الدولة على تبني آلية "مكافحة الشائعات بتكذيبها أو تصحيح محتوياتها وتقديم المعلومات الدقيقة والأدلة التي تثبت صحتها"⁽¹³⁾، ولعل أهم ما اتخذته الدولة في هذا الخصوص الإجراءات التالية:

- إصدار مؤسسات الدولة المعنية بموضوع الأخبار الكاذبة لبيانات توضيحية موجهة للرأي العام، تنفي من خلالها المعلومات الواردة في هاته الأخبار وتقدم تصحيحا لها على أن تنشر في وسائل النشر الرسمية التابعة لهاته الإدارات ومختلف وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وأحيانا يكون التكذيب في مؤتمرات صحفية يعقدها الوزراء أو المتحدثون باسمهم. وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر بيان وزارة الطاقة بتكذيب الأخبار المتداولة باتخاذها لقرار غلق محطات توزيع الوقود، وبيان وزارة التربية الوطنية بتكذيب إشاعة إلغاء الامتحانات الرسمية للسنة التعليمية الجارية وإقرار السنة البيضاء، حيث أوضحت بأنها لم تتخذ أي قرار بهذا الشأن بعد، نظرا لارتباطه بشكل أساسي بتطور انتشار الوباء في البلاد، كما نذكر بيان رئاسة الجمهورية والذي كذب ونفى صحة الوثيقة المتداولة بين الأفراد على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي على أنها مسودة تعديل الدستور واعتبرها مزورة⁽¹⁴⁾.

- الكشف عن مروجي الشائعات ومتابعتهم قضائيا، وهي آلية تسمح للإدارة بالتأسيس ضد مروجي الأخبار الكاذبة أمام القضاء الذي يتكفل فيما بعد بمعاقتهم وفقا لما ينص عليه القانون، ففي هاته الفترة الاستثنائية أعلنت الإدارة حربا ضد الأفراد والجهات التي تنشر وتروج للأخبار المضللة، من خلال كشفهم وفضحهم أمام الرأي العام في محاولة منها لضرب مصداقيتهم كمرحلة أولى، وتقديمهم للعدالة كمرحلة ثانية للتحقيق معهم ومحاولة الوصول لحقيقة الدوافع والأهداف التي يسعون لتحقيقها وكشف حقيقة اشتراكهم مع آخرين أو جهات أجنبية لحياكة مؤامرة تستهدف ضرب استقرار الدولة ومن ثمة معاقتهم، والملاحظ أن هذا الإجراء يمكن الدولة من فرض هيبتها وإبراز قدراتها للرأي العام في التصدي لظاهرة الترويج للأخبار الكاذبة

من جهة، ومن جهة أخرى يسمح لها بتوجه تحذيرات صريحة تردع كل من تسول له نفسه العمل على ضرب استقرار النظام فيها. ونذكر في هذا الخصوص كمثال الكشف عن المرأة التي نشرت إشاعة مغادرة أشخاص من ذوي النفوذ للحجر الصحي، والكشف عن مروج الوثيقة المزورة للدستور وتقديمهما للعدالة.⁽¹⁵⁾

3- التوعية بخطورة الشائعات وبضرورة الحصول على المعلومات من المصادر الرسمية: وهي الآلية التي اعتمدها الدولة كذلك في مواجهة الشائعات، تكريسا لفكرة أهمية الاعتماد على التدابير الاحترازية والوقائية في مكافحتها، وذلك من خلال العمل على دعم وعي الأفراد بخطورة الشائعات على مصالحهم الخاصة وعلى المصلحة العامة للدولة، وعلى ضرورة التكافل الاجتماعي في مواجهة الوباء وتداعياته والوقوف بشكل متضامن ضد كل المحاولات التي تسعى للمساس باستقرار البلاد، حيث طبقت هاته الآلية عمليا من خلال عدة إجراءات يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- استغلال جميع إمكانيات الدولة الإدارية والإعلامية في نشر ثقافة الوعي لدى المواطنين بضرورة عدم تصديق كل ما ينشر، ومحاولة التأكد من صحة الأخبار التي يطلعون عليها بشكل مستمر قبل إعادة نشرها للغير، بالإضافة إلى حثهم على ضرورة الحصول على المعلومات التي يريدونها حول الوباء وتداعياته، من مصادرها الرسمية وتفاذي الاطلاع على المصادر المشبوهة وخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي.
- تحذير الأشخاص والمدونين ووسائل الإعلام وكل من ينشر أو يروج للشائعات والأخبار الكاذبة، بهدف ردعهم وتخويفهم من ارتكاب هذا الفعل المجرم قانونا باستحقاق العقوبة المقررة بموجب قانون العقوبات، وهو ما أكده وزير الداخلية عندما اعتبر الترويج للأخبار الكاذبة بهدف نشر البلبلة والمساس بالنظام العام، سيكون محل تصدي صارم وفقا للآليات التي حددها القانون، أما وزير التجارة فأكد بأن وزارته لن تتهاون في المتابعة القضائية لكل من يستعمل اسم الوزارة في أي تصريح أو قرار ينشر الأكاذيب ويزرع البلبلة لمغالطة الرأي العام.⁽¹⁶⁾

- التوعية الدينية للأفراد من خلال تحريم صناعة الشائعات ونشرها، إذ لا يختلف اثنان في قدرة الواعظ الديني على تهذيب السلوكيات المنحرفة في المجتمع، وذلك بالنظر للمكانة المهمة التي يحتلها الإسلام في نفوس المواطنين، فبالرغم من غياب التوعية

على مستوى المساجد من قبل الأئمة بسبب غلقها كإجراء وقائي لمنع انتشار الوباء، إلا أن الإدارة استغلت التوعية الدينية في مكافحة الشائعات المنتشرة، حيث عملت على توعية الأفراد بتحريم صناعة الإشاعة ونشرها لما في ذلك من الكذب وكبائر الإثم وهو ما أفتت به لجنة الفتوى التابعة لوزارة الشؤون الدينية في بيان لها موجه للرأي العام صدر بتاريخ 2020/04/01، "وأضافت اللجنة بأن الشائعات في زمن كورونا أدت للإضرار بالفرد والمجتمع، ومن ذلك إثارة القلق والاضطراب وإضعاف الثقة بالنفس والتشكيك في جهود ومقومات الأمة، واعتبرت ذلك من سبيل إثارة الفتنة، فلا يجوز حسب البيان أخذ المعلومات من مصادر مشبوهة أو من جهات غير مختصة، بل حث الأفراد على أن يأخذوا المعلومة من مصادرها الرسمية، وهي الفتوى التي لاقت صدى واسع لدى الرأي العام واستطاعت التأثير بشكل إيجابي في مواجهة الأخبار الكاذبة"⁽¹⁷⁾.

هاته الإجراءات ساهمت في محاصرة الشائعات والجهات التي تروج لها بشكل كبير إلا أنها تبقى غير كافية للقضاء عليها بشكل تام، خاصة بتوفر سرعة وسهولة الاطلاع عليها وتداولها من قبل الأفراد على مستوى منصات التواصل الاجتماعي، ولذلك وجب على الدولة العمل على محاربتها على هذا المستوى، وعدم الاكتفاء بإصدار بيانات التكذيب في مختلف وسائل الإعلام التقليدية التي فقدت تأثيرها في الرأي العام لصالح هاته المنصات الافتراضية، كما يجب عليها العمل بكل جد لمحاولة كسب ثقة المواطن في أجهزتها وسياساتها من جديد، بعدما تضررت بشكل كبير نتيجة الممارسات السلبية التي عرفتها فترة حكم الرئيس المخلوع في كل المجالات.

ثانيا- تجريم نشر الأخبار الكاذبة والترويج لها:

جسامة التأثيرات السلبية لتفاقم انتشار الشائعات والأخبار الكاذبة في زمن كورونا على كل الأصعدة والمستويات، دفعت المشرع الجزائري إلى محاولة سد الفراغ المسجل في المنظومة القانونية الضابطة لتسيير الأزمات، وذلك من أجل ضمان أكثر نجاعة وفعالية في التصدي لآفة الشائعات وتداعياتها الخطيرة على النظام العام، خاصة مع ظهور أشكال جديدة للإجرام الإلكتروني⁽¹⁸⁾ ووسائل تكنولوجية متطورة تعمل على

تسهيل وتسريع نشر الأخبار الكاذبة وتضمن وصولها لجميع الأفراد، بهدف بث الخوف لديهم وزرع البلبلة بين مختلف فئات المجتمع، وضرب مختلف الجهود والإجراءات التي تتخذها الدولة لمواجهة الأزمات أو الظروف الاستثنائية التي تواجهها وهو ما سجل في زمن كورونا.

ترجم هذا المسعى بموجب القانون رقم 06/20 المعدل لقانون العقوبات، حيث نصت المادة 196 مكرر منه⁽¹⁹⁾ على تجريم نشر وإذاعة الأخبار الكاذبة، أين أقرت عقوبة الحبس من (01) سنة إلى ثلاث (03) سنوات، وبغرامة مالية من مئة (100) ألف دينار إلى ثلاث مئة (300) ألف دينار، لكل من ينشر أو يروج عمدا بأية وسيلة كانت، أخبارا أو أنباء كاذبة أو مغرضة بين الجمهور، يكون من شأنها المساس بالأمن العمومي والنظام العام، على أن تضاعف العقوبة في حالة العود، من خلال تحليل هذا النص يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- إيمان المشرع بفكرة عدم جواز تحجج الأفراد بحرية التعبير لتضليل الرأي العام ونشر الأكاذيب والأوهام للإضرار بالنظام العام، هو الدافع لتجريم نشر الأخبار الكاذبة، إلا أن النص القانوني لم يحدد مفهوم واضح ودقيق للأخبار الكاذبة يضبط من خلاله نطاق التجريم، وهو ما يخالف مقتضيات التقييد القانوني السليم لممارسة الحريات العامة، الأمر الذي قد يستخدم في كبح حرية التعبير والتضييق على حق الأفراد في الحصول على المعلومات وتداولها من خلال الأعمال الواسع للسلطة التقديرية في تكييف تصرفاتهم، وبالرجوع للفقهاء المقارن "فالأخبار الكاذبة تتضمن" معلومات وهمية لا أساس لها من الصحة، غير واقعية وقد تكون معلومات واقعية إلا أن نشرها يكون مخالفا للحقيقة، على أن لا يدخل ضمن نطاق الأخبار الكاذبة التعليق على الأخبار الصحيحة بملاحظات غير صائبة، لأن ذلك يعد تعبيراً عن الرأي وعن فتاعة مصدرها ويخرج من هذا النطاق أيضا الأخبار التي ترد على سبيل التشكيك في أمر معين لم يثبت حدوثه"⁽²⁰⁾، وبالتالي فما يخرج عن هذا النطاق لا يمسه التجريم وإنما يدخل ضمن الممارسة المشروعة لحرية التعبير.

- تجريم فعل نشر الأخبار الكاذبة يكون بجميع الوسائل، وهو المستجد في نطاق تجريم الترويج لمثل هاته الأخبار، الأمر الذي يعد مواكبة للتطور الذي عرفته الوسائل

المستخدمة في النشر، وظهور أشكال جديدة للإجرام الإلكتروني التي لم يشملها نطاق التجريم الوارد في نص المادة 96 من القانون القديم، حيث اقتصرت الوسائل المستخدمة في جريمة الترويج للشائعات بموجبها، على توزيع وبيع وعرض المنشورات والأوراق، فلم يعد نشر الأخبار مقتصرًا على وسائل الإعلام التقليدية من منشورات وأوراق ومواد تبث في الإذاعة والتلفزيون والجرائد، وإنما تعداه إلى النشر الإلكتروني على مستوى منصات التواصل الاجتماعي والمواقع والمنتديات الإلكترونية المفتوحة للجمهور، والتي تملك القدرة على نقل المعلومات بين الأفراد بسهولة وسرعة فائقة ولقد أحسن المشرع باعتماده لهذا المنظور، على اعتبار أن أغلب الشائعات المنتشرة والتي أحدثت غلطا كبيرا بين الأفراد والجماعات وساهمت بشكل كبير في الإضرار بالمصلحة العامة كانت الوسائط الإلكترونية أكبر حاضنة لها.

- لا يشترط النص القانوني تحقق النتيجة الضارة وهي المساس بالأمن المجتمعي والنظام العام، لقيام جريمة إذاعة الأخبار الكاذبة واستحقاق مرتكبها للعقوبة، بل يكفي توفر احتمال تحقق هاته النتيجة، وهو ما يؤكد لفظ (ما من شأنه) التي أوردت المادة، فالمشرع اعتبر حالة الهلع والفرع وإثارة البلبلة والفتنة بين الأفراد داخل المجتمع وإن لم تؤدي إلى تأثير مباشر على النظام العام، مساسا غير مقبول يتنافى مع مقتضيات الأمن المجتمعي القائم بالأساس على توفير السكينة والطمأنينة والأمان النفسي للأفراد واستقرار المجتمع ككل، وهو ما يهدف القانون لحمايته.

- اشتراط توفر القصد الجنائي لقيام جريمة الترويج للشائعات، من خلال نص المادة على لفظ (عمدا) ومعنى ذلك أن يكون ناشر الأخبار الكاذبة على علم بأن المعلومات التي ينشرها وهمية وغير صحيحة، إلا أن إرادته اتجهت لإذاعتها ونشرها للغير، ولا يعتد بدوافعه في ذلك مهما كانت، ولو على سبيل المزاح أو اللامبالاة أو الجهل بتبعات هذا النشر مثلا، "على أن ينتفي القصد الجنائي في هاته الجريمة إذا استطاع مروج الإشاعة إثبات بأنه يعتقد بصحة المعلومات التي نشرها بموجب حجج موضوعية ومنطقية."⁽²¹⁾

- مضاعفة العقوبة في حالة العود، والمقصود بذلك إقرار المشرع لتشديد عقوبة ناشر المعلومات الكاذبة إلى الضعف أي ست (06) سنوات حبسا وستمئة (600) ألف دينار



كغرامة مالية، في حالة إدانته سابقا بنفس الجريمة وأعاد ارتكابها من جديد، حيث يؤكد نيته السيئة في الإضرار بالمصلحة العامة من خلال إصراره على الاستمرار في نشر الأخبار الكاذبة، في تحدي صريح لقانون العقوبات.

- لم يتطرق المشرع لتشديد عقوبة مروج الأخبار الكاذبة بإيعاز من جهات أجنبية، ما يمثل قصورا واضحا في النص القانوني المجرم لهذا الفعل، فلا يعقل أن يعاقب من يروج للشائعات من تلقاء نفسه، بنفس عقوبة من يروج لها بتحريض أو بإيعاز من جهات أجنبية تهدف لضرب استقرار البلاد، والأجدر بالمشرع إقرار عقوبة مشددة في الحالة الثانية وإدخالها في نطاق الخيانة والتآمر على الدولة، وذلك لردع كل من تسول له نفسه استغلال حرية التعبير لتحقيق أهداف ماسة بمصالح البلاد بالاستعانة بجهات أجنبية.

خاتمة:

من خلال هاته الدراسة تبين بأن الترويج للأخبار الكاذبة زاد من تفاقم الآثار السلبية للأزمة الصحية في البلاد وذلك على كافة المستويات، حيث خلق نوعا من عدم الاستقرار في الأمن المجتمعي والنظام العام، تجلت مظاهره في زيادة حالات الهلع والإحباط النفسي لدى الأفراد، وتفاقم ظاهرة التشكيك في إجراءات الدولة وقدرتها على مواجهة الأزمة الصحية، الأمر الذي أجبر الدولة على التدخل وفق إجراءات إدارية تهدف لمكافحة هاته الظاهرة، عن طريق تكذيب الشائعات المنتشرة ودحضها بالمعلومات الصحيحة والدقيقة التي تقدم بصفة دورية للرأي العام، بالإضافة إلى العمل على كشف المسؤولين عن ترويج هذا النوع من الأخبار ومتابعتهم قضائيا، كما اعتمدت آلية توعية الأفراد بضرورة الحذر من تصديق كل ما يتم نشره وتداوله ووجوب البحث عن المعلومات التي تهمهم من مصادرها الرسمية، أما المشرع فقد عمل على سد الفراغ القانوني الذي كان مسجلا بهذا الخصوص، من خلال تجريم فعل نشر الأخبار الكاذبة بأي وسيلة كانت، وإقرار عقوبة الحبس والغرامة المالية لها في محاولة لردع الأشخاص والجهات التي تسعى للمساس بالنظام العام عن طريق فبركة ونشر مختلف الشائعات والأخبار الكاذبة.

إلا أن هاته الإجراءات لم تقض نهائيا على ظاهرة الترويج للأخبار الكاذبة، وإنما



ساهمت في حصرها والتقليل من آثارها السلبية فقط، وبهدف ضمان فعالية أكبر لاستراتيجية الدولة في مسعاها تقترح التوصيات الآتية:

- اعتماد الدولة على الشفافية المطلقة في التعامل مع الأزمة وتداعياتها، من خلال نشر كل المعلومات بطريقة تلقائية ومستمرة بهدف الحفاظ على الثقة بينها وبين المواطنين ومحاولة تعزيزها.

- عدم اكتفاء مختلف الهيئات الرسمية في التعامل مع الأخبار الكاذبة على مستوى وسائل الإعلام التقليدية، بل يجب عليها التواجد والعمل على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي والتي تعد أكبر حاضنة للترويج لمثل هذا النوع من الأخبار بين الافراد.

- العمل على زيادة توعية الأفراد بمخاطر الشائعات، بالإضافة إلى دعوتهم وتشجيعهم على دعم التضامن والتكافل الاجتماعي لمواجهة الأزمة الصحية وتبعاتها.

الهوامش والمراجع:

(1) - سناء الجبور: الإعلام والرأي العام العربي والعالمي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 266.

(2) - رمزي رياض عوض: القيود الواردة على حرية التعبير، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر ط1، 2011، ص 123.

(3) - الخشت محمد عثمان: الشائعات وكلام الناس، مكتبة ابن سينا، مصر، ط1، 1996، ص 12.

(4) - رجب عبد الحميد: التشريعات المنظمة للصحافة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، ط1 2012، ص 82.

(5) - شريف سيد كامل: جرائم النشر في القانون المصري، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2001، ص 169.

(6) - سناء الجبور: مرجع سابق، ص 266.

(7) - أحمد بدر: الرأي العام طبيعته وتكوينه وقياسه ودوره في السياسة العامة، مكتبة غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1977، ص 134.

(8) - حسن السعيد: سيكولوجية الإشاعة، دار دجلة، الأردن، ط1، 2011، ص 21 و22.

(9) - عبد الحفيظ سجال، الإشاعات في زمن الكورونا...السلطة تعوض غياب المعلومات بالملاحظات القضائية، شوهد يوم 2020/11/28 على الساعة 35: 17 على الرابط الالكتروني:

<https://ultraalgeria.ultrasawt.com/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B4%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8AF>

(10) - حسان زهار، الإشاعة والفكر التضليلي زمن الكورونا...الجزائر نموذجا، شوهد يوم



- <https://arabi21.com/story/1260148> في الموقع: 2020/11/26 على الساعة 19:46، في الموقع: ⁽¹¹⁾ أحمد علي اللقاني: الحق في الحصول على المعلومات، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع مصر، ط1، 2017، ص 10.
- ⁽¹²⁾ خالد بودية، حوار وزير الاتصال الناطق باسم الحكومة عمار بلحيمر، شوهد في 2020/11/26 على الساعة 19:30، في <https://www.elkhabar.com/press/article/166393>
- ⁽¹³⁾ نبيل لحمر: الأخبار الكاذبة عبر شبكات التواصل الاجتماعي وأثارها على اتجاهات الرأي العام دراسة في المفهوم العلاقة والأهداف، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق جامعة باتنة 1، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص 591.
- ⁽¹⁴⁾ حسان جبريل، في زمن الكورونا.. الجزائر تطارد الأخبار الكاذبة وتسجن مروجيها، شوهد يوم 2020/11/26 على الساعة 20:14، على موقع: <https://www.aa.com.tr/ar/1811131>
- ⁽¹⁵⁾ كريم ل، كورونا ينعش ظاهرة الإشاعات في الجزائر، شوهد يوم 2020/11/28 على الساعة 19:50 على الرابط الإلكتروني <https://www.eddiwan.dz/%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D9%8A%D9%86%D8%B9%D8%B4-%D8%B8%D8%A7%D9%B1>
- ⁽¹⁶⁾ حسان جبريل، مرجع سابق.
- ⁽¹⁷⁾ ل.ك.ب، اللجنة الوزارية للفتوى: الإشاعة من الكبائر، شوهد يوم 2020/11/26 على الساعة 20:15، على الموقع: <https://www.elkhabar.com/press/article/165775>
- ⁽¹⁸⁾ بن ريانة سارة / سراي سعاد: الشائعات الإلكترونية حول وباء كورونا في الجزائر وأثارها النفسية على الجمهور قراءة في آليات التصدي والمواجهة، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة الأغواط، المجلد 02، العدد 02، 2020، ص 284.
- ⁽¹⁹⁾ المادة 196 مكرر: من القانون رقم 20-06، المؤرخ في 28/04/2020، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156، المؤرخ في 08/06/1966، المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية رقم 25 الصادرة بتاريخ 29/04/2020، ص 11.
- ⁽²⁰⁾ أسما حسين حافظ: التشريعات الصحفية، دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، ط1 1999، ص 331.
- ⁽²¹⁾ رمزي رياض عوض: مرجع سابق، ص 124.